رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

العدد(2072) السنة الثامنة - الخميس (17) آذار 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في

البرلمان يتحفظ عن الكشف لدواع أمنية

عشرون ألف وثيقة دراسية مضروبة.. و١٠ بالمئة من الموظفين مزوّرون

□ بغداد/ وائل نعمة

كشفت نائبة عراقية أن البرلمان العراقي يناقش في الكواليس موضوع اكتشاف ٢٠ ألف وثيقة دراسية.

وقالت عضو لجنة النزاهة عالية نصيف انه يدور حديث حالياً داخل قبة البرلمان حول عدم التصريح باكتشاف هذه الوثائق قبل إتمام التحقيق بشكل كامل.

نصيف أكدت أن لجنة النزاهة في مجلس النواب طلب من كل الوزارات والمؤسسات الحكومية تقديم الشهادات الدراسية لموظفيهم سواء أكانوا ذوي الدرجات الخاصة أم موظفين صغار، واللجنة بدورها ستقوم بفحص كل الوثائق الخاصة بالشخصيات المسؤولة والوزراء والنواب ، مؤكدة أن لا وجود لأرقام دقيقة إلى الآن لان اللجنة مازالت تعمل ولم تنته بعد.

ويكشف تحقيق جديد للمدى اليوم ازدواجية المعايير السياسية في مكافحة الفساد في العراق، ويزيح اللثام عن خطوط فساد متشعبة في عدد كبير من الوزارات.

وأصبحت قضية تزوير الشهادات موضوعاً شائكا ولغماً يخاف الكثير الاقتراب منه.

المدى قصدت هيئة النزاهة لتتعرف على رأيها في هذا المجال، بعد أن كانت سباقة في الإعلان عن اكتشافها للشهادات المزورة، لكنه يبدو وأمام ضغوط كبيرة قررت عدم الخوض مجددا فيه.

وأكد عمار الشبلي أن لجنة النزاهة اتفقت بعدم إعطاء معلومات عن ملفات التزوير، لأسباب وصفها عضو لجنة النزاهة بالأمنية، لعدم احتياط المزورين الآخرين غير المكتشفين إلى الآن.

الشبلي وهو نائب عن ائتلاف دولة القانون أشار وفي حديث لـ "المدى" إلى أن الشهادات المزورة المكتشفة موزعة بين وزارات ومؤسسات الدولة كافة، معتقدا أن نسبها عالية قد تصل إلى ١٠٪ من عدد الموظفين الإجمالي في كل دائرة حكومية.

وقال إن الأمر حساس ويحتاج إلى العمل بدقة وتأن لان بعض الشهادات كان يعتقد بأنها مزورة وبعد التدقيق وجدت عكس ذلك، فيما كانت وثائق أخرى جلبها أصحابها من موظفي الدرجات الخاصة وقدموها إلى لجنة النزاهة مدعين صحتها فيما كانت النتيجة بأنها مزورة.

النائب شدد على أن معظم الشهادات المزورة هي من البكالوريوس فما فوق، والصادرة من الداخل أكثر من الشهادات القادمة من خارج البلاد، مشيرا إلى أن الوثائق الممنوحة من الكليات الأهلية هي الأكثر تزويرا بين الكليات الأخرى، إضافة إلى أن العدد الأكبر من الشهادات زورت خارج الجامعات وبعيدا عن أنظارها.

يشار إلى أن عدداً من الشهادات المزورة كانت ممنوحة من الكليات الأهلية التي ازداد انتشارها بشكل ملفت بعد عام ٢٠٠٣ ما دعا الحكومة إلى إغلاق وإنذار عدد منها.

□ التفاصيل ص٧

ازياء تنكرية في حفل تخرج لطلبة جامعيين في بغداد

مكافحة الشغب تتسلح بصواعق كهربائية

□ بغداد/ إيناس طارق

كشفت مصادر مطلعة أن الأجهزة الأمنية استوردت كميات من العصي الكهربائية أو ما يعرف بعصا الصعق التي تستخدم في مكافحة الشغب أو تفريق المتظاهرين. ورجحت تلك المصادر أن تستخدم القوات الأمنية العراقية هذه الأداة في التظاهرات الجديدة.

ويرى عضو لجنة النزاهة صباح الساعدي في تصريح لـ(المدى) أن استخدام أي وسيلة لضرب المتظاهرين أو قمعهم يعتبر مخالفاً لبنود الدستور العراقي ولا يمكن السماح باستخدام أو استيراد ما يسمى بالأسلحة البيضاء المستخدمة في قمع المتظاهرين العزل. واكد الساعدي انه بدلاً من ان تقوم الحكومة باستيراد العصا الكهربائية لصعق المتظاهرين، عليها القيام باستيراد مولدات كهرباء لتحسين خدمة الطاقة الرديئة المقدمة للمواطنين، خصوصا مع قرب حلول فصل الصيف. من جهتها، قالت النائبة ازهار الشيخلي من لجنة حقوق الإنسان في تصريح لـ(المدى) إن استيراد الحكومة عصياً لقمع المتظاهرين يعتبر منافيا لكل حقوق الإنسان ولا يمكن السماح باستخدام أي وسائل قمعية بحق المتظاهرين لأنهم مسالمون وما يحدث من خروقات لقمعهم من قبل قوات الأمن لا يمكن السكوت عليه.

□ التفاصيل ص٣

النجيفي لم يسلم سير المرشحين

حسم حقائب الأمن سيتأخر كثيراً

□ متابعة/ المدى

أكد رئيس البرلمان أن حسم الوزارات الأمنية سيتأخر كثيرا، مؤكدا أن المالكي لم يقدم حتى الآن السير الذاتية للمرشحين، بينما كشف نائب عن التحالف الوطني عن أتفاق بين إطراف تحالفه على ترشيح قائد قوات الحدود الفريق محسن الكعبي وزيرا للداخلية.

وقال النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده بمبنى البرلمان، أمس، إن "رئيس الوزراء نوري المالكي لم يرسل أي سيرة ذاتية للمرشحين الوزارات الأمنية"، مؤكدا أن "قضية حسم الوزارات الأمنية سيتأخر كثيرا"، بحسب قوله.

واعتبر النجيفي أن "تولي رئيس الوزراء لثلاث وزارات أمنية أمر غير منطقي"، مطالبا المالكي بـ"تقديم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية بأسرع وقت ممكن كون القضية خرجت عن الحد المعقول". وكان مصدر سياسي قد كشف في وقت سابق عن ضغوطات تمارس على رئيس الوزراء نوري المالكي للقبول بترشيح شخصيات "لا قناعة له بها" لمناصب أمنية، من بينها مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الأعرجي لمنصب وزير الداخلية.

إلى ذلك، كشف نائب عن التحالف الوطني، أمس الأربعاء، عن اتفاق بين إطراف تحالفه على ترشيح قائد قوات الحدود الفريق محسن الكعبي وزيرا للداخلية، مبينا أن ائتلافه اتفق أيضاً على ترشيح شخصيتين لمنصب وزارة الأمن الوطني.

وقال النائب الذي طلب عدم الكشف عن أسمه لوكالة كردستان للأنباء إن "التحالف الوطني توصل يوم أمس خلال اجتماعه إلى شبه أجماع على ترشيح قائد قوات الحدود الفريق محسن الكعبي لمنصب وزير الداخلية الذي سيطرح في جلسة اليوم الخميس".

وكان مصدر برلماني كشف، في حديث سابق في العاشر من آذار الحالي، عن وجود خلافات "كثيرة" بين الوفد المفاوض الذي شكله رئيس الوزراء نوري المالكي والكتل السياسية بشأن المرشحين للوزارات الأمنية، مبينا أن الوفد المفاوض الذي يضم القياديين في دولة القانون عبد الحليم الزهيري وحسن السنيد يرسل معلومات مضللة إلى المالكي بشأن مرشحي الوزارات الأمنية لوجود خلافات شخصية مع عدد منهم.

□ التفاصيل ص٢

مصرع أمير دولة العراق قبل "نقل خدماته" إلى الخارج

□ بغداد/ هشام الركابي

أعلنت مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مصرع الأمير العسكري فيما يسمى بدولة العراق الإسلامية نعمان سلمان الزيدي أثناء عبوره إحدى نقاط التفتيش بسيارة مفخخة مرتديا حزاما ناسفا. وقال مدير الأدلة الجنائية ضياء حسين في مؤتمر صحفي أمس إن الزيدي هو ما يسمى الأمير العسكري لدولة العراق الإسلامية وهو الموجه والداعم لكل العمليات الإرهابية في بغداد وديالى وصلاح الدين وجنوب العراق. وأضاف أن الزيدي حاول نقل عملياته إلى خارج البلاد، مشيرا إلى انه كان يختبئ في ملجأ أنشأه في حمام الدار الذي يستغله في تصنيع العبوات الناسفة وتجهيز السيارات المفخخة.

وفي سياق متصل أعلنت المحكمة الاتحادية العليا، أمس الأربعاء، عن إصدار أحكام بالإعدام شنقا حتى الموت بحق والي بغداد مناف الراوي وخمسة من مساعديه.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار في تصريحات صحفية أمس إن القضاء العراقي أصدر، أحكاما بالإعدام شنقا حتى الموت بحق ما يسمى بوالي بغداد مناف الراوي وخمسة من أعوانه.

□ التفاصيل ص٢

شيخ المؤرخين يشكر (المدى)لاهتمامها بالمفكرين والعلماء العراقيين

تلقى الاستاذ فخري كريم رسالة من شيخ المؤرخين العراقيين الدكتور حسين امين يشكره فيها لجهوده التي قدمها له أثناء رحلة علاجه الاخيرة إلى عمّان والتي تكللت بالشفاء، والمدى إذ تنشر رسالة المؤرخ الكبير تتمنى له دوام الصحة والعافية.

للحقيقة والتاريخ

أقولها كلمة صدق للحقيقة والتاريخ إن الاستاذ فخري كريم كان صاحب الفضل في علاجي السنة الماضية في عمان، وهو الذي بادر وطلب من دولة رئيس الوزراء رعايتي والعناية بي، وللحقيقة انني لقيت كل المساعدة والرعاية من المكتب الصحفي العراقي في عمّان، والفضل أولاً وأخراً الى الاستاذ الكريم فخري كريم الذي تابع أموري الصحية بروح إنسانية عالية.

انني ومن الواجب عليّ أن اشكر من صميم قلبي الأستاذ فخري كريم ومؤسسة المدى على رعايتهم وعنايتهم لي، وإن ما ذكرته جريدة الزمان في حديثي مع رئيس تحريرها، فقد كنت أشير الى الجهات الحكومية التي لم تبذل العناية بالعلماء ومتابعة مشاكلهم الصحية والاجتماعية.

إنني في هذه الكلمة اكرر تقديري البالغ وعظيم احترامي للاخ الاستاذ فخري كريم لكل ما قدمه لي من المساعدة والعون والرعاية متمنياً لسيادته كمال الصحة والعافية وان يبقى ابدا نصيرا للعلم والعلماء ويسدد خطاه لما فيه خير العراق وشعب العراق والله ولي التوفيق.

الاستاذ الدكتور حسين أمين
٢٠١١/٣/١٥

مؤبد جديد لطارق عزيز

□ بغداد/ المدى

أصدرت المحكمة الجنائية العليا أمس الأربعاء حكما آخر بالسجن مدى الحياة بحق طارق عزيز بعد إدانته في قضية "تصفية رجال الدين".

وقال مصدر رسمي إن "المحكمة الجنائية العليا في بغداد أصدرت أحكاماً بالسجن مدى الحياة بحق طارق عزيز وسعدون شاكر في قضية تصفية رجال الدين". وكانت المحكمة ذاتها قد أصدرت في ٢٦ تشرين الأول الماضي أحكاما بالإعدام "شنقا حتى الموت" بحق عزيز وشاكر وعبد حميد حمود بعد إدانتهم في قضية "تصفية الأحزاب الدينية".

سياسيون متشائمون من تشريعات جدية

ضجيج في البرلمان على إيقاع اشتباكات النواب

□ بغداد/ المدى

وصلت الاشتباكات بين النواب داخل أروقة البرلمان وبحسب مصادر لـ"المدى" إلى ٦ حالات منذ بداية الدورة البرلمانية الثانية آخرها ما حدث أمس الأول بين النائب عن ائتلاف دولة القانون صادق الركابي والنائب عن كتلة الأحرار ورئيس لجنة النزاهة النيابية بهاء الأعرجي، على خلفية قراءة الأخير لإحدى فقرات قانون المفتشين العموميين حين قال إن بعض النواب يتضايقون من أي قانون يحاسب المسؤولين في الحكومة، إلا أن الركابي اعترض على ما وصفه تهميشاً لدور الحكومة في قضية سن هذا القانون، وتطور الوضع إلى مشادات ومهاترات مابين الطرفين.

"كثرة المهاترات بين النواب تدل على وجود مصالح حزبية وضيقة تقف وراء التمسك بالآراء وعدم وجود ثقافة للحوار" تقول النائبة عن تيار الأحرار لقاء آل ياسين.

آل ياسين تذهب إلى ابعد من ذلك في تصريحها لـ"المدى" حيث اعتبرت أن مثل هذه المهاترات نكول عن اليمين الذي اقسم به النواب والذين تعهدوا من خلاله الالتزام بالمصالح الوطنية.

ويتوقع نواب آخرون تكرر مثل هذه المشاجرات خلال الفترة المقبلة والتي بدورها ستعمل على إضعاف الثقة والتي في الأساس محل شك ما بين نواب التحالف الواحد. وانتقد نائب عن ائتلاف دولة القانون سياسة المكاشفة التي تتبعها كتلة الأحرار داخل مجلس النواب، معتبرا هذا الأمر من شأنه إحراج رئيس الوزراء والتأثير سلباً على التحالف الوطني، مشددا على أن سياسة لي الأذرع لن تجدي نفعا.

ويرى النائب عدنان السراج أن المشاجرات والاحتكاكات سوف تكثر في المرحلة القادمة، وهذا مؤشر خطير يستدعي من الجميع التخلي عن التمسك بالأجندة السياسية في سبيل تحقيق المصالح الشعبية.

واتهم السراج في حديثه لـ"المدى" النائب الأعرجي بالإساءة إلى زميله الركابي بعد أن تلفظ بعبارات توصفه بعديم الفهم، فضلا عن محاولته إبعاد الحكومة وبالتعاون مع هيئة النزاهة وسن قانون المفتشين العامين دون استشارة مجلس الوزراء.

بالمقابل أعرب مصدر نيابي في الائتلاف الوطني عن امتعاضه بسبب محاولة بعض الأطراف داخل ائتلاف دولة القانون بإضعاف دور البرلمان في تشريع القوانين من خلال حصر صلاحية اقتراح القوانين لدى رئاستي الجمهورية ومجلس الوزراء.

المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه أكد في تصريح لـ"المدى" أن الركابي تمسك بقرار المحكمة الاتحادية العليا والذي بدوره يتحدث عن حالة خاصة تنطوي على عدم مقدرة مجلس النواب في اقتراح القوانين وأناط الحق فيه إلى رئاستي الجمهورية ومجلس الوزراء في حين انه في الأصل يستطيع البرلمان ممارسة حق في اقتراح القوانين كونه من صميم اختصاصه التشريعي. وأضاف المصدر أنه بعد الانتهاء من الجلسة ذهب الاثنان إلى كافتريا المجلس وهنالك حصلت مواجهة ما بين الاثنين كادت أن تصل إلى التشابك بالأيدي لو لا تدخل رئيس تيار الإصلاح إبراهيم الجعفري.

الافتتاحية

مفهوم القضاء بين عهدين:

الاستقلالية المفترضة، وأدوات انتهاكها

بقلم / فخري كريم

لا تكتمل شروط بناء الدولة المدنية الديمقراطية، من دون ضمان استقلالية السلطة القضائية، إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتأكيد حرية الصحافة والإعلام وتأمين تدفق المعلومات إليها دون رقابة أو عراقيل إدارية أو أمنية.

والسلطة القضائية لا تكتسب استقلاليتها بفعل منظومة القوانين التي تشكل قاعدتها، دون الأخذ بالاعتبار مستوى التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يشكل البيئة الحاضنة لها، والمناخ الذي تمارس نشاطها ودورها ونفوذها في إطاره.

وهي لا تستقيم أيضا، دون أن تكتمل بنية الدولة نفسها على أساس المؤسسات الديمقراطية، الضامنة لها ولجوهرها، المتشبعة بمبادئ دستور ديمقراطي وتقاليده.

إن تشكل الدولة الديمقراطية تاريخياً، لم يكتمل بتشريع دستورها وقوانينها وأنظمتها وأدواتها، وإنما في مجرى سيرورة، تكرست خلالها الثقافة الديمقراطية التي تحولت بفعل الممارسة إلى تقاليد تشبع بقيمها المجتمع، وأصبح هو ضمانة صيانتها وتكريسها كواقع معاش يخضع لرقابته، ويستمد منه شرعيته، وتتطور وفقاً لنمو حاجاته وتقدمه والتغيرات التي تفرض قيما جديدة تستلزم مواقف تتناسب معها وتستجيب لمتطلباتها.

وخلافاً لذلك تتشكل الأنظمة والدول المستبدة، وتخضع فيها كل أوجه الحياة ومجالاتها ومرافقها للسلطة الاستبدادية ، ويتشيّأ البشر في ظلها وتضيع ملامحه الإنسانية ليصبح مجرد أدوات تحت تصرف المستبد وسلطته، حيث لا يمكن الخلاص من سلطة الاستبداد بمجرد إسقاطه والتحول إلى نقيضه، وإنما ذلك أكثر صعوبة، وأشد مقاومة، إذا اعتمد التحول على أدوات وآليات النظام القديم، وعلى تراثه وتقاليد العمل والإدارة فيه.

لقد ورث العراق الجديد ذلك كله، من نظام البعث وسلطة صدام حسين وحافظ على الكثير من الأنظمة والقوانين وتقاليد العمل الإداري المعمول بها، ولم تشهد السلطة القضائية في العهد الجديد، سوى تغييرات طفيفة لم تتناول ما هو جوهري في بنية القضاء وثقافته وأسلوب تعامله، ولم تتخل السلطة القضائية معها، من حيث المبدأ، عن رؤيتها وتعاطيها مع المواطن.

إن طبيعة النظام السياسي الراهن المبني على ما سمّي "بالديمقراطية التوافقية" القائمة على قاعدة المحاصصة الطائفية، وتقاسم السلطة، تُخل بأي إمكانية واقعية لاستقلالية القضاء، مثلما تجعل من غير الممكن تحقيق استقلالية السلطات الثلاث، بعضها عن البعض الآخر والقيام بدورها بمعزل عن التداخل والتأثير، بحكم المرجعية السياسية المقررة والنفوذ المباشر للكتل التي تتشارك وتتقاسم السلطة، وفقاً لوزنها الانتخابي وانعكاس ذلك في احتلالها للمواقع القيادية في هرم السلطات الثلاث. ومما يعزز هذا النزوع السلبي ويعيد إنتاج تقييد السلطات بعضها ببعض ويحد من حريتها إن لم يجرده منها فعلياً، تكريس كل الصلاحيات بالسلطة التنفيذية، المقررة لوجهة البلاد واستراتيجياتها وسياساتها، بل وفي مصائرها، متمثلة بشخص رئيس الوزراء مباشرة.

إن القاعدة الدستورية التي كرست هذه السلطة المطلقة، على أساس طائفي، لم تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر هذا المبدأ، في واقع غياب مؤسسات الدولة الديمقراطية، وتكامل بنيتها القانونية وتقاليدها الضامنة في المجتمع. بل سها المشرعون، المنطلقون في فرض تصوراتهم وصياغاتهم للدستور، حتى عن التباينات والمطامح والنهج السياسي داخل كل مكون طائفي، مقصود ببناء مواد الدستور ومبادئه الخاصة بتوزيع الأدوار والمواقع وما يترتب عليها من نفوذ وصلاحيات في الدولة. وهذا ما ينعكس اليوم في الصراعات الخفية داخل المكونات الطائفية المتنفذة في العملية السياسية وفي هرم السلطة السياسية، للالتفاف على صلاحيات رئيس الوزراء الدستورية "حمالة الأوجه" والبحث عن مخارج وتسويات لها، تمكّنها من تقاسم النفوذ وسلطة القرار وما يترتب عليها من مواقع مقررة ومصالح وترضيات.

إن تمركز السلطة في ظل هذه الأوضاع، في شخص واحد، بغض النظر عن مواصفات هذا الشخص وقدراته وخبرته السياسية ونزعاته الإنسانية، يشكل خطراً بحد ذاته على سلامة استكمال بناء الدولة الديمقراطية ونهجها، وإرسائها على قاعدة مؤسساتية وطيدة. وهي تخلق "موضوعياً"، وبمعزل عن إرادة من يتبوأ هذا الموقع المقرر الخطير، أرضية للانفراد والهيمنة واحتكار السلطة، ودون إرادة منه يقاوم أو يضعف النزوع نحو خلق بنى مؤسساتية مستقلة. ويتفاقم الخطر في الحد من استقلالية السلطات، غياب حياة برلمانية طبيعية ورسوخ تقاليدها وتركز سلطة الرقابة البرلمانية في قيادات الكتل ، وتهميش دور أعضاء البرلمان ووجهات نظرهم وتقديراتهم، لتتحول إلى مجرد إضافة شكلية لا تأثير لها.

وتأتي في هذا السياق الفرص المتوفرة للقضاء العراقي ليقوم بدوره المستقل، ولينهض بمسؤولياته في البت في قضايا المواطنين بعيداً عن تدخلات مراكز النفوذ ، وتقاطع المصالح والخوف من التهديدات المبطنة لمراكز القوى، ولبقايا المليشيات، والأخطر في ذلك كله الضلوع في عمليات الفساد والإفساد وتمكين تسلل شبكاته في نسيج أجهزته والتستر على الفساد السياسي والتواطؤ معه.

إن شكاوى ومظاهر غير قليلة باتت تشي بخلل جدي تعاني منه أجهزة القضاء، من شأنها أن تضعف من مصداقية السلطة القضائية وقدرتها على الاستجابة لدواعي تحقيق العدالة التي يتوخاها منها العراقيون ، المبتلون بكل أنواع الحرمان من الدولة، ومن غياب العدالة والإنصاف المتوخاة منها في معالجة قضاياهم ، ومن تعسفها في مواجهة مطالبهم لتحسين شروط حياتهم وتأمين أمنهم واستقرارهم.

وليس من الواقعية ، توقع تنقية القضاء وتطهيره وإعادة هيكلته بما يتماشى مع طبيعة ومتطلبات النظام الديمقراطي وموجباته وشروط ترسيخه، دون أن تعالج الثغرات الجديّة في هيكلية الدولة بكل جوانبها، وإعادة النظر في الدستور، والتمهيد لذلك بإلغاء جميع قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل والقوانين المبنية عليها. ولابد من الحيلولة دون إضافة صلاحيات جديدة الى مجلس الوزراء ورئيسه ، ومن ذلك ربط الهيئات المستقلة به، بتكييف قانوني مخل.

إن رفض دوائر قضائية عديدة تسجيل دعاوى على القائد العام من قبل الصحفيين والشباب الذين تعرضوا للضرب المبّرح والتعذيب الوحشي الذي يتعارض مع الدستور والمواثيق الدولية المعترف بها عراقياً ومع الشرائع السماوية ، يشكل خرقا جوهرياً فاضحاً للعدالة ومهام القضاء، وهو يتطلب وقفة جدية من قبل مجلس القضاء الأعلى ، ويطرح تساؤلاً أمام البرلمان والكتل بكل تلاوينها ومنظمات المجتمع المدني بكل تفرعاتها للوقوف أمام هذه الظاهرة الخطيرة.

إن تعريض المواطنين إلى صنوف تعذيب لا إنساني، بما فيه الكي بالكهرباء والتهديد بالاعتداء الجنسي، يجعل هذه الهيئات منفردة ومجتمعة أمام الضرورة الملحة بالمطالبة دون تهاون أو تأجيل بإنزال العقاب الرادع بالجناة ومعاقبتهم . ولكي يتم إبعاد هذه الوسيلة الملازمة للأنظمة الدكتاتورية ينبغي على مجلس النواب أن يشرع قانونا خاصاً بتحريم التعذيب بحق المواطنين تحت أي ظرف كان، والنص بتطهير الأجهزة الأمنية من العناصر الملوثة من بقايا النظام السابق، تمهيداً لحلها، بعد تطهير البلاد من فلول الإرهاب والمنظمات التكفيرية واجتثاث جذورها.

إن انتهاك حرمة العدالة وحجب حق المواطنين في المقاضاة ضد أي شخص أو جهة، مهما كانت منزلته ومسؤولياته ومواقعه النافذة في الدولة وفي المجتمع تتعارضان مع روح الدستور ومبادئه ومع لوائح حقوق الإنسان وتخلان بجوهر النظام الديمقراطي. كما أن عدم اخذ جهات قضائية بالشكوى التي تقدم بها عدد من الإعلاميين الذين كانوا موضوع هذه القضية ، سابقة قانونية وسياسية ، تكفي للدلالة على ما يثير القلق ويدعو للتساؤل المرير، خصوصاً بعد إعلان الواقعة المذكورة من قبل الضحايا أمام مختلف وسائل الإعلام وتداولها وتحولها إلى قضية رأي عام. ومع كل هذه الضجة وما رافقها من ردود أفعال رافضة ومنددة، لم يتحرك مجلس القضاء الأعلى بوصفه المرجعية العليا للقضاء والعدالة في البلاد، ليستقصي ويتخذ التدابير الكفيلة بمعالجتها.

وبانتظار أن تتحول العدالة إلى ظاهرة يتحسس من خلالها الناس، المساواة والتكافؤ فيما بينهم، ومع أساطين السلطة وأصحاب النفوذ والجاه والثروة، يظل القلق والإحساس بغياب العدالة، يلازم ظلهم ويقض مضاجعهم، ويعمق شعورهم بالغربة عن الدولة ويجعلهم عرضة للتجاذبات حول مآل مشروعهم الديمقراطي، وإمكانية بنائه على أسس وطيدة.